قراءة في واقع منظومة التعليم العالي بالجزائر في ظل إصلاحات نظام (ل م د)

Reading in the reality of the system of higher education in Algeria under the reforms of the system (LMD)

د. زموري كمال أستاذ محاضر قسم "ب"
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة – الجزائر
kzemouri@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/07/15 تاريخ القبول للنشر: 2018/10/11

الملخص:

اهتمت الدراسة الحالية بعرض تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر في مختلف جوانبه ومناحيه البشرية والهيكلية وغير ذلك، وتعتبر فترة السبعينات هي البداية الفعلية لتطور هذا القطاع كميا، كما يعتبر العقد الأخير الأهم من حيث الإنجازات وتضاعف عدد الطلبة والأساتذة وهياكل التعليم المتوفرة بفضل المجهوذات التي بذلتها الجزائر وقد نجحت في ذلك.

لكن على الرغم من النتائج الإيجابية التي حققها نظام التعليم العالي في الجزائر، إلا أن هذا الأخير لا يزال يعاني من عدة مشاكل أهمها ارتفاع معدلات الفاقد التعليمي من رسوب، وعدم التوازن بين أنواع التعليم والإحتياجات الإقتصادية، وفي ظل هذه الإختلالات المسجلة شرعت الجزائر منذ **2004** في تطبيق إصلاح جامعي جديد (نظام ل م د)، حيث هدف إلى إنشاء جامعة جديدة تتسم بالعصرنة.

وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على تطبيق هذا الإصلاح، يبقى أمام منظومة التعليم العالي قصد تحقيق كفاءة وفعالية عاليتين تحدي الوصول إلى إعداد وتكوين وتنمية مخزون من الرأسمال البشري، يكون منتجا في كل التخصصات بغرض تحقيق نقلة نوعية على صعيد الجودة.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، البحث العلمي، الإصلاح الجامعي، نظام ل م د، التقييم، الجزائر.

Abstract:

The current study concerned on presentation development of the higher education sector in Algeria in its various aspects, human and structural aspects, etc. The seventies period is the actual beginning of the development of this sector quantitatively. The last decade is also the most important in terms of achievements and doubles the number of students, teachers and educational structures available thanks to the efforts made by Algeria, which has succeeded.

But despite the positive results achieved by the higher education system in Algeria, however, the latter still suffers from several problems, the most important of these problems is the high rate of educational losses from the failure, and the imbalance between types of education and economic needs. Under these imbalances recorded, Algeria has been implementing a new university reform (LMD) since 2004, it aims to create a new university characterized by modernization.

More than ten years after the application of this reform, remains in front of the higher education system in order to achieve high efficiency and effectiveness the challenge of access to the preparation, composition and development stocks of human capital, be productive in all disciplines in order to achieve a qualitative leap on the level of quality.

Keywords: *Higher education, scientific research, university reform, LMD system, evaluation, Algeria.*

مقدمة:

إن تطور الأمم مرتبط بمستواها العلمي والتقني والثقافي، وفي هذا الصدد فإن مستوى منظومة التعليم العالي وقدرتها على تكوين أجيال المستقبل يمثل رهانا استراتيجيا هاما، ويعتبر التكوين وجمع رصيد بشري رفيع المستوى مصدرا هاما للنمو والتنافس، وهذا من شأنه وضع منظومة التعليم العالي مباشرة في موقع مركزي، فكان على الجزائر وعلى امتداد نصف قرن من الزمان أن تبذل جهدا معتبرا للاستجابة للمتطلبات الجديدة، إذ كان عليها بناء منظومة لتعليم عالي وبحث علمي وتطويرها وجعلها واسعة لتغطية كامل التراب الوطني ومجموع المواد والإختصاصات العلمية.

وتظهر بعض المؤشرات والتقديرات اليوم بأن أغلب الأولويات المدرجة بالنظر إلى الأوضاع السائدة سنة **1962** قد تمت الإستجابة لها في أغلب متطلباتها من حيث الكمية، وأنها قد تحققت نسبيا فيما يخص الجانب النوعي. والملاحظ أيضا أن تطوير التعليم العالي عملية مستمرة تستوجب الأخذ في الحسبان طبيعة المجتمع وخصوصياته التي ينبغي مراعاتها عند وضع أي خطة للإصلاح، وفي هذا السياق ومن خلال إصلاحات متواصلة منذ السبعينات، شرعت الجزائر منذ **2004** في تطبيق إصلاح جامعي جديد هو نظام (ل م د)، حيث هدف إلى إنشاء جامعة جديدة تتسم بالحيوية والعصرنة وفي استماع لمحيطها ومتفتحة على العالم، في وقت أصبحت نوعية التعليم العالي تقاس من خلال المعايير الدولية.

على هذا الأساس تم بذل جهود كبيرة من أجل التمكين لإصلاح منظومة التعليم العالي سواء على الصعيد المفاهيمي أو على صعيد التطبيق، واعتمادا على هذا التشخيص يمكن وضع الخطوط العريضة لمخطط تصحيح تدريجي لتعديل الإصلاح ومواءمته مع أهدافه.

ضمن هذا المنظور جاءت الدراسة الحالية للكشف عن واقع منظومة التعليم العالي في الجزائر وطبيعة الإصلاح الجديد (نظام ل م د) ومدى استجابته لحل مشاكل الجامعة الجزائرية، ومن ثمة فإن التساؤل المطروح: **إلى أي مدى وصلت التجربة الجزائرية في ميدان التعليم العالي؟ وما هي استراتيجية الجزائر للتكيف مع اصلاحات نظام (ل م د) بما يحقق عصرنة نظام التعليم العالي؟**

من هنا تأتي هذه الدراسة التي اتخذت من واقع منظومة التعليم العالي في الجزائر في ظل اصلاحات نظام (ل م د) موضوعا لها وذلك عبر مناقشة المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم التعليم العالي وأسسه.

المحور الثاني: تطور التعليم العالي في الجزائر.

المحور الثالث: نظام (ل م د) كآلية لإصلاح منظومة التعليم العالي وعقلنتها.

المحور الرابع: تقييم منظومة التعليم العالي في الجزائر.

المحور الأول: مفهوم التعليم العالي وأسسه

تضطلع مؤسسات التعليم العالي بوصفها قمة الهرم التعليمي بدور ريادي ومسؤولية كبرى في تحقيق التنمية والتقدم التقني وتنمية الموارد البشرية والموازنة بين الحفاظ على الهوية الذاتية والإنفتاح على المجتمع العالمي، كما أصبحت اليوم الجامعات مصنعا للعناصر الفاعلة في المجتمع وأحد أدوات التغيير في الواقع الإجتماعي والفكري والسياسي للمجتمع، وانطلاقا من تلك الأهمية الخاصة بالتعليم العالي، نتناول في هذا المحور مفهوم التعليم العالي، وكذا أهم الأسس التي يعتمد عليها والتحديات التي تواجهه.

الفرع الأول: مفهوم التعليم العالي

يعرف التعليم العالي بأنه كل أنواع التعليم الذي يلي المرحلة الثانوية أو ما يعادلها وتقدمه مؤسسات متخصصة، وهو مرحلة التخصص العملي في كافة أنواعه ومستوياته، رعاية لذوي الكفاءة والنبوغ وتنمية لمواهبهم، وسدا لحاجات المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله، بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف المجتمع وغايته النبيلة[1].

كما يرتبط التعليم العالي ارتباطا وثيقا بفكرة التخصص، وهذا عكس المراحل التي تأتي قبل هذه المرحلة حيث يكتسب فيها التلميذ المبادئ الأساسية في حقول المعرفة، وبالتالي يمكن اعتبار مرحلة التعليم العالي قمة الهرم التعليمي التي يتم من خلالها إعداد الثروة البشرية، وخاصة كفاءاتها العالية اللازمة لخدمة المجتمع وتحقيق تقدمه[2].

وحسب المادة الثانية من القانون رقم **05/99** المؤرخ في **04** أفريل **1999** المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، يعرف المشرع الجزائري التعليم العالي بأنه كل نمط للتكوين أو للتكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي، ويمكن أن يقدم تكوين تقني على مستوى عال من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة[3].

مما سبق نستنتج أن التعليم العالي يعتبر مرحلة من مراحل التعليم المتقدمة، حيث يمثل آخر مراحل التعليم وأرقاها درجة، وينفرد به غالبا مجموعة قليلة من الطلاب الممتازين في ذكائهم ومعارفهم العلمية.

الفرع الثاني: أسس التعليم العالي وتحدياته

إن قضية تطور التعليم العالي في المجتمع ليس قضية كم بقدر ما هي قضية جوهر التعليم ومضمونه ومحتواه وطرقه، وكفايته في خلق القوى البشرية العلمية والتكنولوجية القادرة على الإسهام في بناء المجتمع والنهوض به في المستقبل، ويترتب على هذا الإدراك قضية مهمة هي أن التحديث العلمي والتربوي ونجاحه في مرحلة التعليم العالي يعتمد على أسس هامة هي[4]:

- ✓ وعي القيادة السياسية بدور التعليم والتربية وما يخصص له من أموال لبناء مجتمع علمي معاصر؛
- ✓ قيادة عصرية ذات نظرة اجتماعية متكاملة تقود عملية الثورة العلمية في إطار عملية التنمية الشاملة؛

- ✓ القيام بأبحاث ودراسات علمية من واقع المجتمع يستند إليها في إرساء دعائم التنمية الشاملة؛
- ✓ الإنفتاح العالمي على الجامعات الدولية وإجراء المقارنة المرجعية المستمرة لأجل تطوير عمل وأساليب العمل التربوي والعلمي في الجامعة؛
- ✓ التغيرات البيئية الجديدة وإدخالها حيز التطبيق من حيث التغيرات التكنولوجية والعلمية والإقتصادية والسياسية، وانعكاس ذلك على العملية التعليمية.

وعندما نضع التعليم العالي في نصب أعيننا وهو يدخل التحديث والتغيير، فإنه يجب ألا يغيب عن أبصارنا أن هناك تحديات وعوامل متعددة أسهمت بشكل أو بآخر في حدوث ما يمكن أن نسميه بأزمة أو إشكالية التعليم العالي، ولعل من أبرز هذه العوامل ما يأتي[5]:

- ✓ ندرة أو شح التمويل وتناقصه في أغلب دول العالم بسبب الأزمة الإقتصادية العالمية وعوامل أخرى؛
- ✓ انعدام ارتباط محتوى وطرق التدريس الجامعي بحاجات المجتمع وخاصة في العصر الحالي الذي يشهد تطورات متسارعة في مجال المعرفة وتكنولوجيا الإعلام والإتصال؛
- ✓ بطالة خريجي الجامعات؛
- ✓ المطالبة الإجتماعية بأن تتحمل الجامعات مسؤوليتها الإجتماعية في تحقيق الأهداف الموضوعة لها؛
- ✓ الضغوطات الإجتماعية على مؤسسات التعليم العالي لكي تحقق مبدأ الكلفة – الفاعلية؛
- ✓ القصور في مسألة البحث العلمي من حيث إنتاج البحوث والدراسات ذات الجدوى والفائدة؛
- ✓ عجز الجامعات في إيجاد الحلول للمشكلات المجتمعية المختلفة من خلال مراكزها البحثية؛
- ✓ ضعف المخرجات التي تزود القطاعات والمؤسسات بالإختصاصات المطلوبة؛
- ✓ التركيز على دور الأستاذ بوصفه مدرسا وعدم تشجيعه كباحث علمي.

نتيجة للعوامل السابقة التي أدت إلى انخفاض مستوى التعليم العالي وقصوره عن أداء مهماته، ظهرت الدعوة إلى إجادة التعليم العالي وتحسينه من خلال ضرورة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي للوصول إلى مستوى عال من الإنتاجية والفاعلية، والمضي نحو تجويد التعليم وتطويره لصنع العقول التي تنتج وتبدع وتصنع الحضارة[6].

من هذا المنطلق بدأت النظرة إلى التعليم العالي تتغير، واعتبر هذا الأخير استثمارا أكثر منه استهلاكا وأنه يتمتع بكل خصائص الإستثمار بالمعنى الإقتصادي، وأنه توظيف مثمر لرأس المال، وقد ظهر ذلك بوضوح في أعمال "**بيكر**" وغيره من الذين قدموا العديد من الأعمال الهامة حول الإستثمار في التعليم العالي وعلاقته مع التقدم والتنمية[7]. وهذه الحالة أدت بالبحث عن مدى الفائدة الإقتصادية المرجوة من الأموال المنفقة على التعليم العالي، ومقدار ما يعود منها على الإقتصاد والمجتمع، وذلك لأن الإستثمار في الأفراد هو من أهم المعايير التي تدل على رشادة سياسة التمويل.

نستنتج أن مهمة التعليم العالي لم تعد من أولوياتها تخريج حاملي الشهادات، بل صارت تعمل من أجل تحقيق التوجه السريع والتحكم في التنمية البشرية، والتطور والتقدم بالمساهمة في اكتشاف الحقائق والبحث عن حلول لها، والمحافظة على الأصالة الثقافية للأمة، والإهتمام بقضايا المجتمع ومتطلبات نموه.

المحور الثاني: تطور التعليم العالي في الجزائر

لقد تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر في مختلف جوانبه ومناحيه البشرية والهيكلية وغير ذلك، وتعتبر فترة السبعينات من القرن العشرين هي البداية الفعلية لتطور هذا القطاع كميا، كما يعتبر العقد الأخير الأهم من حيث الإنجازات وتضاعف عدد الطلبة والأساتذة وهياكل التعليم المتوفرة بفضل المجهوذات التي بذلتها الجزائر، وقد نجحت في ذلك.

الفرع الأول: مسار بناء المنظومة الجزائرية للتعليم العالي

إن الجامعة الجزائرية هي اليوم نتاج عملية طويلة من البناء والتطوير والإصلاحات التي تم الشروع فيها ابتداء من سنة **1962** تاريخ استعادة السيادة الوطنية، فبعد أن كان تعداد الطلبة مركزا سنة **1962** في مؤسسة واحدة هي "**جامعة الجزائر**"، فإنه اليوم يتوزع على كامل التراب الوطني، ويستجيب هذا التوزيع إلى مبدأ الخدمة العمومية الجوارية، وقد أصبحت المؤسسات المئة وستة (**106**)، وكذا هياكل المرافقة الإجتماعية التابعة لها تشكل شبكة هائلة تربط كافة ربوع الوطن.

لقد عرف تأسيس المؤسسة الجامعية الجزائرية وتطورها من حيث تنظيمها ومناهجها أربع مراحل أساسية منذ الإستقلال هي[8]:

1- **المرحلة الأولى**: تمثلت في إرساء قواعد الجامعة الوطنية، حيث ورثت الجزائر بعد الإستقلال جامعة مكونة من كليات أكاديمية حسب الإختصاص تتميز بفصل صارم بين الإختصاصات، وكانت مؤسسات التعليم العالي في بدايات إعادة البناء الوطني وعلى قلتها موجودة في الجزائر العاصمة (تأسست جامعة الجزائر رسميا سنة **1909** أثناء الحقبة الإستعمارية)، ثم افتتحت جامعة وهران سنة **1966**، ثم تلتها جامعة قسنطينة سنة **1967**، وكان النظام البيداغوجي مطابقا للنظام الفرنسي حيث كانت مراحله كما يلي:

- ✓ مرحلة الليسانس: وتدوم ثلاث سنوات تنتهي بالحصول على شهادة الليسانس في التخصص المطلوب؛
- ✓ شهادة الدراسات المعمقة: وتدوم سنة يتم التركيز فيها على منهجية البحث إلى جانب أطروحة بسيطة لتطبيق ما جاء في الدراسة النظرية؛
- ✓ شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة: وتدوم سنتان على الأقل لإنجاز البحث؛
- ✓ شهادة دكتوراه دولة: تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات من البحث النظري والتطبيقي.

كانت هذه المرحلة تهدف إلى توسيع التعليم العالي مع المحافظة على نظم الدراسة الموروثة.

2- **المرحلة الثانية**: تمثلت في تنفيذ إصلاح منظومة التعليم العالي سنة **1971** والذي تم تدعيمه وتصحيح مساره من خلال وضع خريطة جامعية سنة **1982** والتي تم تحديثها سنة **1984**. لقد ظهرت الجامعة

الجزائرية بالمفهوم الفعلي مع إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة **1970**، ومع انطلاق عملية إصلاح التعليم العالي الكبرى سنة **1971** والهادفة إلى تعبئة مجموع قدرات الجامعة لتكوين رجال لخدمة التنمية، تمت عملية إعادة الهيكلة هذه وفق أربعة محاور رئيسية هي:

- ✓ إعادة صياغة برامج التكوين في الثلاثية التالية: تنويع، تخصص، احترافية. والهدف المنشود هو تطوير تعليم التكنولوجيا في الجامعة من خلال تنظيم مسارات دراسية جديدة، وظهور شهادات جامعية جديدة مثل شهادة مهندس، شهادات ليسانس تعليم وشهادات التعليم العالي؛
- ✓ تنظيم بيداغوجي جديد للدراسة: تنظيم التعليم حسب نظام السداسيات وفقا لمنطق المقاييس وتخصيص حيز للأعمال الموجهة في البرامج والتقييم النهائي؛
- ✓ تكثيف نماء التعليم العالي من خلال تمكين أكبر عدد ممكن من الشباب من بلوغ المستويات العليا من منظومة التربية والتكوين؛
- ✓ إعادة تنظيم شامل للهياكل الجامعية من خلال الإنتقال من المخطط التقليدي للكليات إلى المعاهد الجامعية، حيث يكون لكل واحد منها تخصص في مجال علمي محدد، والغرض من ذلك هو إدراج التكنولوجيا ضمن مسارات التعليم والتكوين.

أما مراحل الدراسة الجامعية فتمثلت في مرحلة الليسانس التي تدوم أربع سنوات، ثم مرحلة الماجستير وتدوم الدراسة فيها على الأقل سنتين، وأخيرا مرحلة الدكتوراه ويطلق عليها مرحلة ما بعد التدرج الثاني وتدوم مدة خمس سنوات من البحث.

3- **المرحلة الثالثة**: تمثلت في دعم المنظومة وعقلنتها تماشيا مع التحولات التي شهدها كل من المجتمع والإقتصاد الجزائري، وقد تم الشروع في ذلك من خلال سن القانون رقم **05/99** المؤرخ في **04** أفريل **1999** المتعلق بالتعليم العالي. من أهم الإجراءات التي عرفتها هذه المرحلة قرار إعادة تنظيم الجامعة في شكل كليات، وإنشاء ستة جذوع مشتركة للحاصلين على شهادة البكالوريا، وإنشاء ستة مراكز جامعية جديدة، بالإضافة إلى تحويل بعض المراكز الجامعية إلى جامعات لكل من بسكرة، بجاية، ومستغانم وتأسيس مجلس أخلاقيات وأدبيات المهنة الجامعية، وهكذا أصبح قطاع التعليم العالي يحصي **17** جامعة، **13** مركزا جامعيا، **6** مدارس عليا للأساتذة، **14** معهدا وطنيا للتعليم العالي، **12** مدرسة متخصصة مما ساهم في تدعيم هياكل قطاع التعليم العالي وتجسيد مبدأ ديمقراطية التعليم.

4- **المرحلة الرابعة**: تمثلت في تطبيق النظام العالمي: نظام **ليسانس- ماستر- دكتوراه** الذي شرع في تطبيقه سنة **2004**، وتم تنظيم هذه الهندسة الجديدة داخل مجالات كبرى تضم عدة اختصاصات متجانسة من حيث الكفاءات العلمية والتقنية، وكذا المناصب التي يوفرها لها سوق العمل. ففي كل مجال يتم اقتراح مسارات نموذجية يمكنها أن تؤدي إلى تخصصات أو خيارات محددة، وهي تتيح توجيه الطالب تدريجيا حسب مشروعه الخاص أو المهني، وتأخذ بعين الإعتبار تنوع الجمهور المستهدف وحاجياته.

الفرع الثاني: حركية منظومة التعليم العالي الجزائرية

يبحث هذا العنصر في المؤشرات الكمية المتعلقة بتطور التعليم العالي في الجزائر، وذلك عبر دراسة وضعية هياكل التعليم المتوفرة، الوضعية العددية للطلبة والأساتذة، وكذا الميزانية المخصصة للقطاع سنويا.

1- تطور عدد المؤسسات الجامعية:

لامتصاص التدفقات المتزايدة من الطلبة الجدد، تم إطلاق وتحقيق برنامج ضخم لإنجاز منشآت جامعية خاصة بالتعليم العالي، وقد تمكن هذا البرنامج بصفة تدريجية وفي وقت قصير نسبيا من استحداث وتعزيز شبكة جامعية كبيرة ومتنوعة تتكون اليوم من **106** مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على **48** ولاية عبر التراب الوطني وتضم[9]: **50** جامعة، **13** مركزا جامعيا، **20** مدرسة وطنية عليا، **10** مدارس عليا، **11** مدرسة عليا للأساتذة و**02** ملحقة جامعية.

2- **تعداد الطلبة**:

إن عدد الطلبة المسجلين شهد تطورا كبيرا منذ الإستقلال، وذلك لأن الدولة الجزائرية اتجهت بعد الإستقلال إلى محاولة تكوين أكبر عدد ممكن من الإطارات لمواجهة العجز الحاصل في مختلف القطاعات في الدولة، ويوضح الجدول التالي تطور أعداد الطلبة المسجلين في التعليم العالي عبر مختلف السنوات:

الجدول رقم 1: تطور عدد الطلبة المسجلين في التدرج وما بعد التدرج

السنة	1963/1962	1970/1969	1980/1979	1990/1989	2000/1999	2010/2009	2011/2010	2012/2011
عدد الطلبة المسجلين في التدرج	2725	12243	57445	181350	407995	1034313	1077945	1090592
عدد الطلبة المسجلين في ما بعد التدرج	156	317	3965	13967	20846	58975	60617	64212
الإجمالي	**2881**	**12560**	**61410**	**195317**	**428841**	**1093288**	**1138562**	**1154804**

السنة	2012/2013	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017
عدد الطلبة المسجلين في التدرج	1124434	1119515	1165040	1315744	1356081
عدد الطلبة المسجلين في ما بعد التدرج	67671	70734	76510	76961	76202
الإجمالي	**1192105**	**1190249**	**1241550**	**1392705**	**1432283**

المصدر: إعداد الباحث بناء على:

- تقرير حول التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: 50 سنة في خدمة التنمية 1962-2012، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2012، ص: 32.
- مجموعة حوليات إحصائية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر.

نلاحظ من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أن هناك تزايدا كبيرا في أعداد الطلبة المسجلين في التعليم العالي، حيث ارتفع عدد الطلبة في الجامعات الجزائرية من **2881** طالب سنة **1962** إلى **12560** طالب سنة **1970**، حيث تضاعف بـ **4,35** مرة في أقل من **10** سنوات، وبلغ عدد الطلبة المسجلين عند الدخول الجامعي **2016-2017** حوالي **1432283** طالب، فبين سنة **1962** و**2017** تضاعف عدد الطلبة بحوالي **497** مرة، ويدل هذا الإرتفاع على زيادة فرص الإلتحاق بالتعليم العالي بالموازاة مع التحسن الملحوظ في معدل النجاح في شهادة البكالوريا ورغبة أغلبية الناجحين في مواصلة الدراسة والتحصل على شهادات جامعية، وكذا مجانية التعليم العالي وتوفير الهياكل البيداغوجية والخدمات الجامعية من إطعام وإقامة ونقل بالمجان.

كما ينبغي الإشارة إلى القفزة النوعية التي شهدها المستوى التعليمي عند الإناث، حيث ارتفعت حصة الإناث بالنسبة إلى مجموع الطلبة المسجلين من **23**% سنة **1972** إلى **50**% سنة **2002**، وقد واصل العنصر الإناثي ارتفاعه المنتظم ابتداء من هذا التاريخ ليبلغ نسبة **59,51**% سنة **2017**. إن الإرتفاع الكبير للإناث في التعداد الكلي يمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم 2: تزايد نسبة الإناث في مرحلة التدرج

	1972	1992	2002	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الذكور المسجلين في التدرج	77	61	50	41	40	39.4	39.5	38.9	37.51	40.49
نسبة الإناث المسجلات في التدرج	23	39	50	59	60	60.6	60.5	61.1	62.49	59.51

المصدر: إعداد الباحث بناء على:

- تقرير حول التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: 50 سنة في خدمة التنمية 1962-2012، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2012، ص: 40.
- مجموعة حوليات إحصائية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر.

إن تقارب المستوى التعليمي بين الإناث والذكور في الجامعة الجزائرية يمثل الغاية من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من خلال تحقيق ديمقراطية التعليم، والسماح لأكبر عدد من الجزائريين خصوصا البنات من الإلتحاق بالجامعة.

3- **تعداد هيئة التدريس**:

موازاة مع التطور الحاصل في عدد الطلبة، تطور أيضا عدد المؤطرين من الأساتذة الجامعيين على مختلف رتبهم العلمية، وقد كان عددهم يبلغ **298** أستاذ سنة **1962**، أما في سنة **2000** فقد بلغ عددهم **17780** أستاذ، وقد تضاعف هذا العدد بنسبة **3,24** مرة ليصل إلى **57627** أستاذ سنة **2017**، ويبين الجدول التالي بأكثر وضوح تطور عدد الأساتذة الدائمين خلال الفترة السالفة الذكر:

الجدول رقم 3: تطور عدد الأساتذة الدائمين حسب الرتب

السنة	عدد هيئة التدريس	الرتب							
		أستاذ التعليم العالي		أستاذ محاضر		أستاذ مساعد ومكلف بالدروس		معيد	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1963/1962	**298**	66	22.15	13	4.36	74	24.83	145	48.66
1971/1970	**697**	54	7.74	119	17.07	96	13.77	428	61.42
1975/1974	**4041**	180	4.45	333	8.24	708	17.52	2820	69.79
1981/1980	**7058**	349	4.94	616	8.72	2866	40.6	3227	45.74
1985/1984	**10560**	491	4.65	703	6.65	4924	46.62	4442	42.08
1991/1990	**15171**	636	4.19	907	5.97	9309	61.36	4319	28.48
1995/1994	**14593**	658	4.50	742	5.08	10426	71.44	2767	18.98
2001/2000	**17780**	1126	6.33	1582	8.89	13144	73.19	1928	11.59
2007/2006	**29062**	2192	7.54	3013	10.33	23034	79.25	823	2.88
2011/2010	**40140**	3186	7.93	7652	19.06	28782	71.7	520	1.31
2012/2011	**44448**	3660	8.23	8373	18.84	31990	71.97	425	0.96
2013/2012	**48398**	4396	9.08	9087	18.77	34479	71.24	436	0.91
2014/2013	**51299**	4979	9.70	10536	20.54	35412	69.03	372	0.73
2015/2014	**53622**	5346	9.97	12310	22.96	35663	66.51	303	0.56
2016/2015	**56061**	5685	10.14	14148	25.23	35693	63.67	535	0.96
2017/2016	**57627**	6427	11.15	17129	29.72	33812	58.67	259	0.46

المصدر: إعداد الباحث بناء على مجموعة حوليات إحصائية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر.

يبرز الجدول أعلاه التطور العددي لهيئة التدريس في الجامعات الجزائرية حسب الرتب، حيث نلاحظ أن تعداد فئة أساتذة التعليم العالي في تزايد مستمر، وقد تضاعف عددهم بـ **97,38** مرة بين سنة **1962**

و**2017**، وارتفع عددهم من **66** إلى **6427** أستاذ التعليم العالي، فالجزء النسبي لأساتذة التعليم العالي في تزايد مستمر منذ **1990** حيث ارتفع من **4,19**% إلى **11,15**% بالنسبة لمجمل هيئة التدريس. وقد حصل تزايد كذلك في تعداد الأساتذة المحاضرين الذين كانوا يمثلون **4,36**% من مجمل الأساتذة الدائمين سنة **1962**، وتضاعف عددهم بحوالي **121** مرة ليصبح **1582** أستاذ محاضر سنة **2000**، بعد أن كانوا **13** في سنة **1962**، فعدد الأساتذة المحاضرين بلغ **17129** أستاذ في سنة **2017**، فالثقل النسبي لهذه الفئة من الأساتذة ارتفع من **8,72**% سنة **1980** إلى **29,72**% سنة **2017**.

وكان عدد الأساتذة المساعدين سنة **1962** يتمثل في **74** أستاذ، أما في سنة **2017** فقد بلغ **33812** أستاذ، حيث تغلب عددهم على جميع فئات الأساتذة وذلك بنسبة **58,67**%، أما بالنسبة إلى فئة المعيدين الذين كانوا في البداية يمثلون الأغلبية بحوالي **60**% بين سنة **1970** و**1980**، فإنهم اليوم لا يمثلون سوى **0,46**% حيث تمكن معظمهم تدريجيا من الحصول على شهادة الماجستير أو الدكتوراه.

إن قراءة التطور الكمي والنوعي لهيئة التدريس في الجامعات الجزائرية وفقا لرتبهم، يلاحظ الإستقطاب الضعيف للرتب العليا، إذ يوجد **6427** أستاذ التعليم العالي و**17129** أستاذ محاضر مقابل **33812** أستاذ مساعد و**259** معيد، ويرجع هذا الإختلال لهجرة الكثير من الرتب العليا في الجزائر للخارج خصوصا في سنوات التسعينات نتيجة الأزمة الإقتصادية والأمنية التي مرت بها، بالإضافة إلى تدني الإهتمام بالإطارات العلمية من ناحية المستوى المعيشي أو عدم توفر بيئة التدريس والبحث المناسبة، وبالتالي انتقالهم إلى قطاعات أخرى لظروف مالية بحتة.

يمكن الإشارة هنا أنه في سنة **2008** تم سن قانون خاص بالأساتذة الباحثين حيث تم حذف فئة الأساتذة المكلفين بالدروس والأساتذة المعيدين.

4- **تطور ميزانية التعليم العالي**:

أولت الجزائر اهتماما متزايدا بالإنفاق على التعليم العالي لمواكبة سياسة الإستيعاب ومتطلباته، ويمكن إبراز مجمل ما أنفقته الجزائر على التعليم العالي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 4: تطور ميزانية التسيير المخصصة للتعليم العالي ومقارنتها مع ميزانية تسيير الدولة

السنة	ميزانية تسيير التعليم العالي (ألف دينار)	ميزانية تسيير الدولة (ألف دينار)	نسبة ميزانية التعليم العالي إلى ميزانية الدولة
1971	119606	4253300	2.81
1975	417500	13168778	3.17
1980	1493000	27775837	5.37
1985	2764372	64186370	4.3
1990	5075000	84000000	6.04
1995	16877192	437975979	3.85
2000	38580667	965328164	3.99
2005	78381380	1200000000	6.53
2010	173483802	2837999823	6.11
2015	300333642	4972278494	6.04
2016	312145998	4807332000	6.49
2017	310791629	4591841961	6.77
2018	313336878	4584462233	6.83

المصدر: إعداد الباحث بناء على الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المتضمنة قانون المالية من سنة **1971** إلى غاية **2018**.

يشير الجدول السابق إلى أن ميزانية تسيير التعليم العالي في ارتفاع مستمر وزيادة كبيرة خلال الفترة **1971-2018**، فبعدما كانت تمثل هذه الميزانية في سنة **1971** (وهي السنة المصادفة لإنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي) ما مقداره **119606** ألف دج بنسبة تمثل **2,81**% من ميزانية تسيير الدولة، ارتفعت ميزانية التعليم العالي وأصبحت تمثل ما مقداره **313336878** ألف دج في سنة **2018** بنسبة تعادل **6,83**% من ميزانية تسيير الدولة، وتفسر هذه الزيادة المستمرة في حجم الإعتمادات الموجهة لتسيير قطاع التعليم العالي، وخصوصا ابتداء من سنة **2000** حتى يومنا هذا للإقبال المتزايد على التعليم العالي نتيجة ارتفاع عدد المسجلين في الجامعات مما يزيد من النفقات المخصصة للتعليم والخدمات الجامعية، وكذا ارتفاع أجور العمال وهيئة التدريس التي تشكل جزء كبيرا من ميزانية القطاع، بالإضافة إلى فتح العديد من الجامعات في المدن وارتفاع عدد أنشطة ومخابر البحث.

لقد تبين من خلال ما تقدم مدى التطور الذي عرفه قطاع التعليم العالي في الجزائر، حيث نتيجة تنامي الطلب على التعليم الجامعي، رافق ذلك توسيع للهياكل القاعدية من جامعات وتضاعف عدد الطلبة

والأساتذة في كافة التخصصات، كما تكاثفت الجهود الرامية لتوسيع الهياكل القاعدية للتعليم العالي من خلال الإنفاق المتزايد على التعليم العالي من أجل تحسين جودة المخرجات التعليمية.

المحور الثالث: نظام ل م د كآلية لإصلاح منظومة التعليم العالي وعقلنتها

بعد تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية الذي صادق عليه مجلس الوزراء في **20** أفريل **2002** وقيامها بتقييم قطاع التعليم العالي، تبنت هذه الأخيرة مقاربة جديدة تمثلت في تطبيق نظام الليسانس، ماستر، دكتوراه كإصلاح جامعي وبدأ العمل به في الموسم الجامعي **2005/2004**، كما استطاعت هذه اللجنة أن تشخص أهم الإختلالات التي جعلت من الجامعة الجزائرية جامعة هشة، ولا تتلاءم مع التغيرات العميقة التي عرفتها الجزائر على المستويات الإقتصادية والإجتماعية، ولا تستجيب بفعالية للتحديات التي يفرضها التطور السريع في مجالات العلوم والتكنولوجيا.

ويراد الهدف من إصلاح التعليم العالي أن يكون شامل في تصوره، تشاركيا في مسعاه، تدريجيا واندماجيا في تنفيذه حسب وزير التعليم العالي والبحث العلمي أنذاك "**رشيد حراوبية**".

الفرع الأول: تدرج النظام الجديد ومميزاته

ترتكز الهيكلة الجديدة على تنظيم التعليم العالي في ثلاثة أطوار تتوج بثلاث شهادات وفق ما يلي:

1- **ليسانس:** يتكون من تخصصات ووحدات تعليمية موزعة على سداسيات ويشمل **6** سداسيات، ويتضمن مرحلتين أولاهما تكوين قاعدي متعدد التخصصات مدته من سداسي إلى أربع سداسيات، ثانيهما تكوين متخصص يمتد لسنة (سداسيين)، وينقسم إلى غايتين:

- ✓ غاية ذات طابع مهني (مهنة) تمكن الطالب من الإندماج المباشر في عالم الشغل؛
- ✓ غاية أكاديمية تمكن الطالب من مواصلة الدراسة على مستوى الماستر.

2- الماستر: يتشكل من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات، ويشمل **04** سداسيات وهو طور مفتوح لكل طالب حاصل على شهادة أكاديمية، ولكل طالب حاصل على ليسانس ذات طابع مهني الذي يمكن من العودة إلى الجامعة بعد قضاء فترة في الحياة المهنية، ومن مهام هذا التكوين: مهمة مهنية متميزة تمكن من اكتساب تخصص دقيق في حقل معرفي محدد، بما يسمح بالمرور إلى مستويات عالية من الأداء والمهارة (ماستر بحث).

3- الدكتوراه: وتبلغ مدته الدنيا **06** سداسيات ومن مهامه: التكوين عن طريق البحث ولصالحه، وكذا تعميق المعارف في تخصص محدد. يتوج هذا الطور من التكيف بشهادة دكتوراه بعد مناقشة الأطروحة.

إن إعادة تنظيم التعليم العالي يتماشى والتوجهات العالمية المتمثلة في تنويع ملامح التكوين وتكييفها مع الحقائق التي تمليها عولمة الاقتصاد والتطور التكنولوجي والعلمي، فهكذا تترجم عولمة التعليم العالي بفضل برامج بيداغوجية يتعين مراجعتها كل عشر سنوات على الأقل، وبتكوينات تكون مدتها أقصر ما يمكن(مثل الليسانس) وبتكوينات ذات طابع مهني مسهلة لحركية الأشخاص من خلال تناغم الشهادات، أضف إلى ذلك أن

كل مسارات التكوين تمنح خاصة في السنتين الأولى والثانية مواد تعليمية أساسية، مواد تعليمية للاكتشاف، وكذا مواد تعليمية مشتركة وأخرى للتخصص.

من أهم مميزات هذا النظام ما يلي[10]:

- ✓ نظام تعليم سداسي يضم وحدات تعليم أساسية، وحدات تعليم اكتشافية، وحدات تعليم مشتركة ووحدات تعليم للتخصص؛
- ✓ تزود كل وحدة تعليم بقيمة في شكل وحدات قياسية؛
- ✓ وحدات التعليم قابلة للاكتساب وقابلة للتحويل؛
- ✓ يعتمد الترجيح على طبيعة الاختبارات وعلى أنماط المراقبة المعتمدة؛
- ✓ نظام الانتقال سنوي؛
- ✓ تنظم مجالات التكوين مجموعة من الفروع والتخصصات والشعب في شكل مسالك تكوين نموذجي مع إمكانية العبور بين المسالك.

تسمح الهيكلة الجديدة بمواجهة الأعداد المتزايدة للطلبة وتنظيم أحسن للدراسات وتقليص الحجم الساعي الأسبوعي، ومن جهة أخرى تسمح هذه الهيكلة نظرا لمرونتها ووظيفتها بالانتقال من منطق "مسارات حتمية " إلى منطق " مسارات فردية " أكثر سيولة مع مراعاة انسجامها التكويني والتأهيلي.

الفرع الثاني: أهداف نظام (ل م د)

في ظل الإختلالات المتعددة التي سجلت في منظومة التعليم العالي، فإن الإصلاح بواسطة تطبيق نظام (ل م د) يرمي علاوة على تأكيد طابع المرفق العمومي للتعليم العالي، وتكريس ديمقراطية الإلتحاق بالجامعة إلى تحقيق الأهداف التالية[11]:

- ✓ تحسين نوعية التكوين بمؤسسات التعليم العالي بحيث يأخذ بعين الإعتبار التكفل بتلبية الطلب الإجتماعي؛
- ✓ تسهيل حركية الطلبة بين الجامعات الجزائرية و الدولية؛
- ✓ تفتيح الجامعة الجزائرية على العالم الخارجي و خاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى تشجيع وتنويع التعاون الدولي وفق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية؛
- ✓ تحقيق تأثير متبادل فعلي مع المحيط الإقتصادي والإجتماعي وهذا بتطوير كل التفاعلات الممكنة بين الجامعة و مختلف المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية؛
- ✓ تقوية المهمة الثقافية للجامعة بترقية القيم العالمية التي يعبر عنها الفكر الجامعي بترسيخ أسس تسيير ترتكز على التشاور و المشاركة؛
- ✓ ربط الجامعة بسوق العمل والإستجابة للمتطلبات الإقتصادية و الإجتماعية؛
- ✓ ترقية استقلالية مؤسسات التعليم العالي بيداغوجيا؛

- ✓ العمل على انسجام وتكييف نظام التعليم العالي الجزائري مع العالمي؛
- ✓ الإعتراف بالشهادات الجامعية الجزائرية على المستوى الدولي.

إذا تمعنا جيدا في أهداف نظام (ل م د) على المستوى المحلي، فإننا نجده يهدف إلى إنشاء جامعة جديدة تتسم بالحيوية والعصرنة وفي استماع لمحيطها ومتفتحة على العالم، في وقت أصبحت نوعية التعليم العالي تقاس من خلال المعايير الدولية.

الفرع الثالث: التحديات و الرهانات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر

إن قراءة فاحصة للإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية في التعليم العالي (نظام ل م د)، تجعلنا نستنتج أن هذا النظام يسعى إلى إعداد وتهيئة وتنمية مخزون من الرأسمال الفكري يكون مؤهل للتفكير الإستراتيجي الإبتكاري، وهو ما يجعل منه نظاما لتكوين مجموعات صغيرة بأقل جهد وفي أقل وقت وبأقل تكلفة أيضا، لكن بالرجوع إلى واقع الميدان الجامعي، يتبين أن عملية التكوين الموجودة حاليا في الجامعة لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب في الإستجابة لظروف بيئتنا وإلى شروط البحث العلمي بسبب ما يلي[12]:

- ✓ تدني مستوى التكوين فيها والذي يرجعه الباحثون إلى أسباب عامة لها علاقة بسوء التخطيط للمنظومة الجامعية وتحديد أهدافها؛
- ✓ الوضعية العامة للبلاد التي أثرت سلبا على المستوى العام للمنظومة الجامعية، وأسباب خاصة تعود أساسا إلى المشكلات البيداغوجية المتمثلة في ضعف الدروس خاصة النظرية منها بسبب نقص المصادر وكثرة الوحدات مع خلوها من وظيفية خاصة؛
- ✓ قلة التدريس الميداني وضعف التنسيق بين القطاعات المستخدمة وعدم تطابق الملامح النظرية مع المهن الفعلية، كما أن درجة المهارة لا تتناسب مع الأداء المطلوب في العمل؛
- ✓ الطلب المتزايد على التعليم العالي وتزايد أعداد الطلبة وتأخر موعد الدخول الفعلي بسبب الخدمات الجامعية المتأخرة، وذلك بالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل احتضان الأعداد الهائلة للطلبة؛
- ✓ قلة التأطير النوعي في البحث العلمي، حيث يقدر عدد الأساتذة المؤطرين للطلبة بـ**57627** أستاذا دائما، أغلبهم برتبة أستاذ مساعد، كما أن نسبة كبيرة من أساتذة التعليم العالي (بروفسور) على أبواب التقاعد؛
- ✓ مقاومة بعض الأساتذة للتطور، ونمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع والإبتكار الفردي، وإن وجد هذا فإنه يبقى محاولات فردية وليست سياسة تعليمية، بالإضافة إلى مقاومة الطلبة للتكوين المهني اعتقادا منهم أنه أقل قيمة من التكوين الأكاديمي، وهو ما يخلق اختلالا في التوجيه نحو التخصصات؛
- ✓ التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي وذلك للتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم، الأمر الذي أثقل كاهل الدولة، إضافة إلى تغير منظومة القيم المجتمعية بحيث لم يبق للتعليم نفس المكانة المرموقة التي كان يحظى بها في السابق؛

✓ هجرة الكفاءات والأدمغة الجزائرية مهما كان الثمن، وعدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير وتكوين وتنمية البلاد لعدم وجود حوافز؛

✓ البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات، وليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي لها، مما أدى إلى الحد من فعالية البحث العلمي وعدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية؛

✓ تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات (حاملي الشهادات) الذين يفتقرون إلى كفاءات تستجيب لمتطلبات السوق.

إن مواجهة هذه التحديات تستدعي تكلفة مادية ومالية كبيرة لكنها ضرورية لإرساء قواعد التعليم المتطور والفعال في التكوين الجامعي، لتصبح الجودة شرطا جوهريا لقبول الخدمات الجامعية بشكل عام.

المحور الرابع: تقييم منظومة التعليم العالي في الجزائر

إن تقييم قطاع التعليم العالي يتم في جانبين، الأول هو تقييم كمي لهذا القطاع يسمح بمعرفة التطور العددي لمكوناته ومدى إنفاق الدولة عليه والإهتمام به، والثاني هو إجراء تقييم نوعي لهذا القطاع حتى يتسنى لنا استنتاج مدى جودة منظومة التعليم العالي في الجزائر.

الفرع الأول: التقييم الكمي للتعليم العالي

الواقع أن الجزائر نجحت في توسيع وضعية التدريس في الجامعات، فبالرغم من عدم كفاية الأساتذة وقلة عدد الطلبة والجامعات والإمكانيات مع بداية مرحلة الإستقلال، إلا أن وضعية التعليم العالي وحقيقته قد تغيرت بشكل جوهري، حيث أن عدد الأساتذة قد تضاعف عدة مرات، وكذلك عدد الجامعات والطلبة، ويعد هذا من الناحية الكمية إنجازا معتبرا. ومن بين المؤشرات الكمية التي تبين وضعية هذا القطاع نذكر ما يلي:

➢ **عدد الطلبة لكل مائة ألف نسمة:** سجلت الجزائر خلال العام الجامعي **2017/2016** حوالي **3386** طالب لكل مائة ألف نسمة، وهي بذلك حسنت وضعيتها مقارنة بسنة **1992** حيث لم يكن هذا الرقم سوى **1160** طالب لكل مائة ألف نسمة مسجلة بذلك تضاعف هذه النسبة بـ **2,92** مرة تقريبا، وهذا ما يبرز الإهتمام الذي توليه الجزائر لتوفير التعليم العالي لكل السكان من خلال مبدأ مجانية التعليم في كل أطواره.

➢ **تزايد مستمر لعدد حاملي الشهادات:** أنتجت منظومة التعليم العالي حوالي **2000000** من حاملي الشهادات منذ الإستقلال، فعشرية الستينات سجلت تخرج **3069** طالب، وارتفع العدد في السبعينات ليبلغ ما يقارب **40000**، ووصل في سنوات **2000** إلى **600000** طالب متخرج، وشهدت العشرية **2011/2001** تخرج **1393000** طالب من حاملي الشهادات من مؤسسات التعليم العالي، وعرفت السنة الجامعية **2016/2015** تخرج **292683** طالب.

➢ بلغ العدد الإجمالي للمسجلين في تكوين الدكتوراه بالنسبة إلى السنة الجامعية **2017/2016** أكثر من **76202** مسجل، منهم **39813** إناث بنسبة تقدر بـ **52,25%**.

- **معامل التأطير**: يبين الجدول التالي تطور معامل التأطير على مستوى قطاع التعليم العالي:

الجدول رقم 5: تزايد عدد الأساتذة الدائمين ونسب التأطير

السنة	1962 / 1963	1969 / 1970	1979 / 1980	1989 / 1990	1999 / 2000	2009 / 2010	2010 / 2011	2011 / 2012	2012 / 2013	2013 / 2014	2014 / 2015	2015 / 2016	2016 / 2017
عدد الأساتذة الدائمين	298	842	7497	14536	17460	37688	40140	44448	48398	51299	53622	56061	57627
مجموع الطلبة المسجلين	2881	12560	61410	195317	428841	1093288	1138562	1154804	1192105	1190249	1241550	1392705	1432283
نسب التأطير	9	15	8	13	24	29	28	26	24	23	23	25	25

المصدر: إعداد الباحث بناء على مجموعة حوليات إحصائية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر.

يبين الجدول أعلاه أن نسبة المؤطرين سنة **1963/1962** كانت بمعدل أستاذ واحد لكل **9** طلبة، ثم ارتفعت النسبة لتصل إلى معدل أستاذ واحد لكل **15** طالب سنة **1970/1969**، وفي سنة **1980/1979** انخفضت النسبة إلى معدل أستاذ واحد لكل **8** طلبة، وفي السنوات الموالية من **1989** حتى **2017** شهدت النسبة معدلات متزايدة ومرتفعة حتى وصلت إلى أستاذ واحد لكل **25** طالب، وهذا أعلى بكثير من المعدل المتداول في الجامعات العالمية وهو **15** طالب لكل أستاذ واحد، وبالتالي فهذا الأمر ينقص من جودة ونوعية العملية التعليمية مما يبقي مسألة التأطير كأحد تحديات التعليم العالي في الجزائر.

- **انفتاح التعليم العالي**: يسجل انفتاح الجامعة الجزائرية على المحيط الدولي باستقبال **12000** طالب أجنبي من **70** جنسية مختلفة خلال سنة **2017/2016**، بينما لم يكن سوى **200** طالب في سنة **1970**، وانتقل إلى **600** طالب سنة **1980**، ووصل إلى **3000** طالب في سنة **1990**، وتجاوز **6000** طالب سنة **2000**، وهو ما يظهر تزايد يقدر بنحو **60** مرة ما بين **1970** و**2017**، معظم المسجلين هم في طور التدرج حيث **70%** منهم في التخصصات العلمية والطبية و**30%** في العلوم الإجتماعية والإنسانية.
- **تطور الأحياء والخدمات الجامعية**: إن قدرة الإستقبال العامة لشبكة الإيواء تتشكل من **435** إقامة جامعية و**556** وحدة إطعام، وهذا يمثل طاقة بـ **700** ألف سرير و**1155900** وجبة غذائية كل يوم، وقد بلغ في سنة **2017** عدد الطلبة المسجلين للإقامة في الهياكل التي يسيرها الديوان الوطني للخدمات الجامعية

490769 طالب أي بمعدل نسبة وطنية بلغ **36,19**% من مجموع الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج، ومن ناحية أخرى فإن نسبة الطلبة المستفيدين من المنح الدراسية ارتفعت من **51.5**% سنة **1970** لتبلغ في سنة **2017** ما نسبته **68,31**% من مجموع الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج بما يعادل **926311** طالب[13]، وهكذا فإن الإيواء والإطعام والمنح الدراسية عناصر أساسية في جهاز الدعم الموجه للطلبة ودافعا قويا لسياسة إسباغ الديمقراطية على التعليم العالي.

على الرغم من النتائج الإيجابية التي حققها نظام التعليم العالي في الجزائر من توسع كمي للطلاب وأيضا لهيئة ومؤسسات التدريس، إلا أن نظام التعليم العالي في الجزائر لا يزال يعاني من عدة مشاكل أهمها ارتفاع معدلات الفاقد التعليمي من رسوب، وعدم التوازن بين أنواع التعليم والإحتياجات الإقتصادية، وكذا الأعداد الوفيرة من الخريجين التي لا تتناسب أعدادها مع إمكانيات الإقتصاد الوطني وحاجاته، مما أدى إلى انتشار ظاهرة بطالة المتعلمين الجامعيين، وأيضا عدم كفاءة تخصيص الموارد المالية وهجرة الأدمغة.

الفرع الثاني: التقييم النوعي للتعليم العالي

إن مفهوم النوعية في التعليم العالي متعدد الأبعاد ويشمل كل وظائف التعليم العالي وأنشطته، أي البرامج الأكاديمية والبحث العلمي وبكل أشكال هذه الوظائف ومكوناتها، ولتشعب هذا المجال وكثرة المؤشرات المعتمدة في ذلك، يمكن الإعتماد على معيار دولي يقوم على الإنتاج العلمي في فرع ما، وحسب بوابة **SCI MAGO** لتقييم المؤشرات العلمية للجامعات والمؤسسات والدول، بلغ الإنتاج العلمي للباحثين الجزائريين **57222** منشور علمي خلال الفترة **1996-2017**، فبعدما كان العدد يبلغ **368** منشور سنة **1996** ارتفع العدد إلى **900** منشور في سنة **2003**، وهي السنة التي شهدت زيادة ملحوظة في عدد الأوراق العلمية المنشورة، وقد بلغ عدد هذه الأخيرة في سنة **2017** حوالي **6841** منشور[14].

وبالمقارنة مع سنة **1996**، تضاعف الإنتاج العلمي للباحثين الجزائريين بـ **18,59** مرة في سنة **2017**، وهي زيادة هامة تدل على انفتاح الباحثين الجزائريين على مجال البحث والنشر في الخارج بفضل سياسة التربصات قصيرة وطويلة المدى الممنوحة لهؤلاء الباحثين لتحسين مستواهم وإتمام بحوثهم العلمية، مما سمح للكثير منهم بالإحتكاك بخبرات أجنبية جديدة ساعدتهم على زيادة فرص النشر، بالإضافة أيضا إلى الحصيلة الإيجابية لتنفيذ البرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي **1998-2002** الذي سمح برفع مستوى المخابر البحثية في الجزائر، والإهتمام بالجانب النوعي للبحوث المقدمة وملائمتها للمعايير الدولية.

والملاحظ أيضا أن حصة الجزائر من الإنتاج العالمي من المنشورات ضئيلة جدا، بحيث بلغت في سنة **2017** حوالي **0,23**%، على الرغم من أنها استطاعت مضاعفة حصتها بعد أن كانت لا تحوز إلا على **0,03**% سنة **1996**، أما إفريقيا فبلغت مساهمة الجزائر في سنة **2017** من المنشورات العلمية نسبة **10,14**% بعدما كانت في سنة **1996** تبلغ **3,51**% فقط. وبخصوص التعاون الدولي في مجال النشر في المجلات العلمية الدولية

المحكمة، نشر الباحثون الجزائريون جزء كبيرا من إنتاجهم العلمي دوليا بفضل تعاونهم مع باحثين آخرين من دول أخرى، بحيث وصلت نسبة الأبحاث المشتركة في سنة **2017** حوالي **48,79**%، وهذا مؤشر جيد يدل على انفتاح الباحثين الجزائريين على مجال النشر في الخارج[15].

ومن أجل معرفة جودة ونوعية الأبحاث الجزائرية، يمكن الإستدلال عليه من عدد الإقتباسات لتلك الأبحاث، والمعامل **H** الذي يعبر عن مدى فعالية الدولة في الإنتاج العلمي ومدى تأثير تلك العلوم والمعارف المنتجة على العلوم والمعارف الإنسانية، فقد بلغ عدد الأبحاث المقتبسة **55916** بحث خلال الفترة **1996-2017**، وعدد الإقتباسات للأبحاث الجزائرية بلغ **353325** اقتباسا، وبلغ معامل الفعالية **H** للجزائر **137**.

أما بالنسبة للتوجهات البحثية، يتركز معظم الإنتاج العلمي للباحثين الجزائريين في العلوم الدقيقة والتكنولوجية، بحيث تم إنجاز في سنة **2017** في تخصص الهندسة **2414** منشور بنسبة **35,28**% من مجمل الأبحاث العلمية، يليها تخصص الفيزياء وعلم الفلك بـ **1528** منشور بنسبة **22,33**%، ثم تخصص علوم الكمبيوتر بـ **1521** منشور بنسبة **22,23**%، علم المواد بـ **1082** منشور بنسبة **15,81**%، والرياضيات بـ **1014** منشور بنسبة **14,82**%، ويعود الفضل في زيادة النشر في مجال العلوم الأساسية غالبا إلى عامل اللغة، الذي يساعد كثيرا في عملية النشر باللغة الفرنسية لهذه التخصصات التقنية.

أما بالنسبة لبراءات الإختراع، وعند القيام بإجراء مقارنة مع دول متقدمة ونامية، فإننا نصطدم بفوارق كبيرة جدا، فحسب إحصائيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية لسنة **2016**، بلغ العدد الإجمالي لطلبات براءات الإختراع المودعة في العالم **3127900** طلب براءة اختراع، احتلت الصين المرتبة الأولى بـ **1338503** طلب براءة اختراع، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بـ **605571**، ثم اليابان بـ **318381**، وسجلت الهند **45057** طلب براءة اختراع، البرازيل **28010**، جنوب إفريقيا **9711**، المغرب **1303**، تونس **583**، مصر **2149**، تركيا **6848**، إسرائيل **6419**، الجزائر **672**[16]. هذه المقارنة تفضي إلى نتيجة واحدة تتمثل في تأخر الجزائر في مجال براءة الإختراع، وضعف إقبال الأجانب على حماية اختراعاتهم في الجزائر.

الفرع الثالث: مكانة الجامعة الجزائرية من خلال ترتيبها في التصنيف الدولي للجامعات

يتم ترتيب الجامعات في مستويات أكاديمية من خلال الإعتماد على مجموعة من الإحصائيات والمعايير تجمع غالبا بين جودة التعليم ومستوى البحث العلمي، وسنحاول هنا معرفة ترتيب الجامعة الجزائرية من خلال موقعها وترتيبها في تصنيف "**شنغهاي**" العالمي للجامعات، وكذا الترتيب الدولي لجامعات "**ويبومتريكس 2018**" من أجل تقييم مردودها النوعي ونجاعة نظامها التعليمي.

فحسب تصنيف جامعة "**شنغهاي**" لأفضل **500** جامعة على مستوى العالم لسنة **2018**، غابت الجامعات الجزائرية مجددا عن هذه القائمة، وحافظت الولايات المتحدة الأمريكية كعادتها على صدارة الترتيب، حيث حلت جامعة "**هارفارد**" في المرتبة الأولى، تليها جامعة "**ستانفورد**"، ثم معهد "**ماساتشوسيتس**" للتكنولوجيا في المرتبة الرابعة، وخامسا جامعة "**كاليفورنيا-بركلي**"، وقد فازت الجامعات

الأمريكية بـ **16** مركزا في المراتب **20** الأولى، وخلت قائمة أفضل **100** جامعة في العالم في التصنيف وهي المراكز الذهبية من اسم أي جامعة عربية، في حين جاءت جامعة "**الملك عبد العزيز**" وهي الجامعة الأولى عربيا بحلولها في المرتبة بين **101** و**150**، ومن خلال النظر إلى توزيع **500** جامعة في العالم تبعا للمنطقة الجغرافية نجد أن أوروبا تتصدر القائمة بـ **195** جامعة، أمريكا بـ **167** جامعة، آسيا والمحيط الهادي بـ **113** جامعة وأخيرا إفريقيا بـ **5** جامعات[17].

أما الملاحظ في سنة **2018** من خلال ما نشره موقع "**ويبومتريكس**" في جانفي أن الجامعات الجزائرية قد غابت أيضا عن تصنيف أرقى الجامعات العالمية سواء الغربية أو العربية، وتذيلت مؤخرة الترتيب، وكانت أفضل جامعة جزائرية في المرتبة **2250** عالميا، وفي المرتبة **13** في منطقة شمال إفريقيا، ونالت هذا الشرف جامعة "**باب الزوار للعلوم والتكنولوجيا**"، وتأتي في المرتبة الثانية وطنيا جامعة "**جيلالي اليابس بسيدي بلعباس**" في المرتبة **2370** عالميا، وبعدها جامعة "**الإخوة منتوري . قسنطينة1**" في المرتبة **2469**[18].

والجامعات الجزائرية الأخرى التي تضمنها الترتيب، جامعة "**أبو بكر بلقايد بتلمسان**" **2577**، جامعة "**بجاية**" **2686**، جامعة "**محمد خيضر ببسكرة**" **2914**، جامعة "**قاصدي مرباح بورقلة**" **2927**، جامعة "**فرحات عباس بسطيف**" **3011** وجامعة "**باجي مختار بعنابة**" **3086**، والمفاجئة أن المدرسة الوطنية متعددة التقنيات التي توصف أنها من أكفئ المؤسسات الجامعية في الوطن جاءت في مراتب متأخرة، وصنفت في المرتبة **37** في شمال إفريقيا وفي المرتبة **3121** عالميا، ونفس الحال مع المدرسة العليا للإعلام الآلي التي تشترط معدل لا يقل عن **16** في شهادة البكالوريا للدراسة بها، مكتفية بالمرتبة **4702** عالميا و**79** في شمال إفريقيا بحسب التصنيف.

وعلى الصعيد المغاربي تفوقت جامعة "**القاضي عياض بمراكش**" على جميع المؤسسات الجامعية الجزائرية، وجاءت في المرتبة التاسعة في شمال إفريقيا و**1922** عالميا، أما في شمال إفريقيا فقد هيمنت الجامعات المصرية على المؤسسات التعليمية في صورة جامعة "**القاهرة**" التي احتلت المرتبة **764** عالميا، جامعة "**الإسكندرية**" ثانيا في المرتبة **1204**عالميا، ثم جامعة "**المنصورة**"، **فعين شمس**، وتليها "**أسيوط**"، ثم "**بنها**" **فالزقازيق**.

من خلال التصنيف الدولي للجامعات نستنتج أنه ليست المرة الأولى التي تصنف فيها الجامعات الجزائرية في مراتب غير مشرفة ولا تلقي بسمعة بلد بحجم الجزائر، كما لا يعكس هذا الترتيب المتدني النتائج المأمولة رغم ما تخصصه الدولة من ميزانيات ضخمة لقطاع التعليم العالي، وتعبر تلك المؤشرات عن واقع الجامعة الجزائرية التي أصبحت مركزا للتكوين المهني لا غير، ولا شك أن وجودها في الدرك الأسفل على المستوى العلمي ترتبط بعوامل أخرى غير الميزانيات والبنى التحتية وغيرها، أي هناك عوامل تجعلها تقبع في صفوف خلفية منها أسلوب الإدارة البيروقراطي الذي يمارس بإفراط في إدارة الجامعات، والتضييق والتهميش الذي يلحق بالكفاءات العلمية وتحييد دورهم الفعال ودفعهم إلى طلب الهجرة، وكذا قيود البيئة المحلية

التي تحد من العمل العلمي والبحثي، وقدم المناهج وطرق التدريس التي ترتكز على الشعبوية، والنتيجة هي جامعة غير فعالة شبيهة بمراكز التكوين المهني.

خاتمة:

اتضح جليا اليوم أن الثورة العلمية والتكنولوجية التي يشهدها العالم هي أساس التقدم الحضاري للأمم، وأن المستقبل ملك للدول التي تستغل التعليم العالي والبحث العلمي لخدمة تقدم وازدهار شعوبها، وعلى غرار هذه الدول تسعى الجزائر جاهدة لتطوير قدراتها في ميدان التعليم العالي والبحث العلمي عن طريق هيكلة منظومتها للتعليم العالي لاستدراك التأخر المسجل ومواجهة مختلف التحديات والمعوقات خاصة ما تعلق منها بإشكالية التكامل الصناعي الأكاديمي.

والواقع أن الجزائر قد نجحت في توسيع واقع التدريس في الجامعات، فبالرغم من عدم كفاية الأساتذة وقلة عدد الطلبة والجامعات والوسائل والإمكانيات مع بداية مرحلة الإستقلال، إلا أن وضعية التعليم العالي وحقيقته قد تغيرت بشكل جوهري خاصة بعد تطبيق النظام الجديد (**ل م د**) في بداية الموسم الجامعي **2005/2004**، حيث تظهر بعض المؤشرات والتقديرات اليوم بأن أغلب الأولويات المدرجة بالنظر إلى الأوضاع السائدة سنة **1962** قد تمت الإستجابة لها في أغلب متطلباتها من حيث الكمية، وأنها قد تحققت نسبيا فيما يخص الجانب النوعي. من خلال ما تقدم نصل إلى ما يلي:

- ✓ توسع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر سواء على مستوى عدد الطلبة وهيئات التدريس، أو عدد الجامعات وهياكل البحث العلمي، فالشبكة الجامعية الجزائرية في الوقت الحاضر تتكون من **106** مؤسسة مختلفة للتعليم العالي تتوزع على **48** مدينة جامعية، وتشتمل أيضا على أكثر من **1000** مخبر بحث علمي، وقد سجل مجموع هذه المؤسسات ما يقارب **1432283** طالب سجل في مختلف أطوار التكوين في التعليم العالي، منهم حوالي **323800** طالب من الطلبة الجدد الحائزين على البكالوريا، ويؤطرهم أكثر من **57627** أستاذ دائم من بينهم **23556** أستاذ التعليم العالي وأستاذ محاضر مما يسمح للجامعة بالقيام بوظيفتها التعليمية؛
- ✓ إن قراءة التطور الكمي والنوعي لهيئة التدريس في الجامعات الجزائرية وفقا لرتبهم، يلاحظ الإستقطاب الضعيف للرتب العليا، إذ يوجد **6427** أستاذ التعليم العالي و**17129** أستاذ محاضر مقابل **33812** أستاذ مساعد و**259** معيد، ويرجع هذا الإختلال لهجرة الكثير من الرتب العليا في الجزائر للخارج، بالإضافة إلى تدني الإهتمام بالإطارات العلمية من ناحية المستوى المعيشي أو عدم توفر بيئة التدريس والبحث المناسبة، أو انتقالهم إلى قطاعات أخرى لظروف مالية بحتة؛
- ✓ معامل التأطير على مستوى قطاع التعليم العالي وصل إلى أستاذ واحد لكل **25** طالب، وهذا أعلى بكثير من المعدل المتداول في الجامعات العالمية وهو **15** طالب لكل أستاذ واحد، وبالتالي فهذا الأمر ينقص من جودة ونوعية العملية التعليمية، مما يبقي مسألة التأطير كأحد تحديات التعليم العالي في الجزائر؛

✓ تتبوأ ميزانية تسيير التعليم العالي مكانة هامة في ميزانية تسيير الدولة، حيث تحتل في أغلب الأحيان المرتبة الخامسة أو السادسة من حيث توزيع الإعتمادات لكل دائرة وزارية، حيث وصلت قيمة ميزانية تسيير القطاع إلى **313336878** ألف دج في سنة **2018** بنسبة تعادل **6,83**% من ميزانية تسيير الدولة، وذلك لتلبية احتياجات التوسع الكمي في أعداد الطلبة والمدرسين وعدد الجامعات وتحسين نوعية التعليم؛

✓ ضعف الإنتاج العلمي للباحثين في الجزائر، حيث بلغ في سنة **2017** حوالي **6841** منشور علمي، وهو لا يزال أقل من المطلوب، بالإضافة إلى أن نوع البحوث الممارسة يغلب عليها طابع البحث الأساسي؛

✓ ضعف وضآلة إيداع وحصول المتعاملين الجزائريين على براءات الإختراع مقارنة بالأجانب، حيث بلغ مجموع طلبات الحصول على براءات الإختراع خلال سنة **2016** حوالي **672** طلب، وهذا يدل على قلة الإبتكارات في الجزائر؛

✓ تصنف الجامعات الجزائرية في مراتب غير مشرفة حسب التصنيف الدولي للجامعات (تصنيف "**شنغهاي**" و"**ويبومتريكس**" **2018**)، وهذا الترتيب المتدني لا يعكس النتائج المأمولة رغم ما تخصصه الدولة من ميزانيات ضخمة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ورغم توفر الإمكانيات البشرية والمادية المناسبة.

على ضوء النتائج والملاحظات السابقة والتي تدور حول واقع منظومة التعليم العالي بالجزائر في ظل نظام (**ل م د**)، ومن أجل تحقيق أهداف هذه الأخيرة وإحداث تغيير اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي في المجتمع، يجب على الدولة الجزائرية إتباع ما يلي:

✓ الإستيعاب الجيد للأعداد الهائلة للطلبة الوافدين على الجامعة وحسن استقبالهم وتوجيههم لتخصصات تلائم قدراتهم ومستوياتهم الفكرية والعلمية؛

✓ التحسين والتطوير من الوضعية الإجتماعية للأساتذة الجامعيين وتمكينهم من التكنولوجيا الحديثة حتى يتسنى لهم التفرغ للبحث والتطوير؛

✓ القيام بدورات وأيام دراسية وتحسيسية بغية شرح أهداف تطبيق نظام (ل م د) انطلاقا من الأقسام النهائية بالثانويات؛

✓ ضرورة الأخذ بالأساليب المستحدثة في التدريس والتقويم، مع توفير التدريب اللازم لأعضاء هيئة التدريس لممارسة تلك الأساليب، وتوجيه الطلبة في الوقت نفسه إلى أسلوب التعليم الذاتي والتعليم عن بعد؛

✓ ضمان مشاركة واسعة للأسرة الجامعية والشركاء الإجتماعيين والإقتصاديين في تشخيص الوضعية الحالية، وفي النقاش حول مقترحات تحسين نوعية التكوين العالي؛

✓ توفير ميزانية مناسبة للتعليم العالي والبحث العلمي بحيث لا تقتصر على التمويل الحكومي، بل تتعداه للقطاع الخاص وباقي الجهات التي لها علاقة بالعملية التعليمية؛

✓ اعتماد حوكمة ترتكز على أهداف الإصلاح والتقييم المستمر من خلال وضع التدابير التصحيحية لمعالجة النقائص المسجلة في تطبيق نظام (ل م د)، بما يساعد على تقليص الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية ومتطلبات المجتمع.

إن إصلاح منظومة التعليم العالي الجزائرية وفق نظام (ل م د) ترمي إلى إشراك الطالب في بناء مسار تكوينه وإنجاز مشروعه المهني، ومن ثمة تبرز الأهمية المعطاة لاكتسابه جملة من المهارات التي تجعل منه فاعلا مستقلا، ويقتضي هذا التغير الجوهري بالضرورة إصلاحا عميقا لمضامين التعليم وطرائق التعلم، فضلا عن توفر محيط مناسب ووسائل عمل ملائمة، ليصبح المعيار هو الكيف والجودة وليس الكم مثل ما نشهد.

الاحالات والمراجع:

[1]- عدي عطا، معايير الجودة والأداء والتقييم في مؤسسات التعليم العالي في ضوء التجارب المعاصرة للجامعات الرصينة في العالم، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 21.

[2]- لمياء محمد أحمد السيد، العولمة ورسالة الجامعة: رؤية مستقبلية، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية للكتاب، القاهرة، مصر، 2002، ص: 25.

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 24، الصادرة بتاريخ 07 أفريل 1999، ص: 05.

[4]- هاشم فوزي دباس العبادي ويوسف حجيم الطائي، التعليم الجامعي من منظور إداري (قراءات وبحوث)، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص ص: 32-34.

[5]- مهدي صالح مهدي السامرائي وعلاء حاكم محسن الناصر، تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2012، ص ص: 148-155.

[6]- يوسف حجيم الطائي وآخرون، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص: 275-286.

[7]- فيصل أحمد بوطيبة، العائد من الإستثمار في التعليم، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 20.

[8]- تقرير حول التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: 50 سنة في خدمة التنمية 1962-2012، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2012، ص ص: 18-25.

[9]- الإحصائيات الرسمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي تحت عنوان تقسيم جهوي يتماشى مع النسيج الإقتصادي والإجتماعي وأعداد الطلبة، على موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

https://www.mesrs.dz/ar/reseaux-universitaires تاريخ التصفح (2018/09/25)

[10]- عائشة إيدار، سياسات إصلاح التعليم العالي وسوق الشغل في الجزائر: واقع وتحديات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 13، جامعة ورقلة، جوان 2015، ص ص: 117- 121.

[11]- أحمد زرزور، تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام ل م د في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل: دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة والمركز الجامعي بأم البواقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، قسم علم النفس، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005، ص ص: 88- 89.

[12]- عمر بلخير، واقع إصلاح التعليم العالي في الجزائر: دراسة تحليلية، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، ص ص: 8-9، على موقع الأنترنت:

http://confjo.jilwan.com/confjo2012/download2012.php?f=jalsa9/9_3.pdf Voir le (15/09/2018)

[13]- الإحصائيات الرسمية للديوان الوطني للخدمات الجامعية تحت عنوان بعض الإحصائيات، على موقع الديوان الوطني للخدمات الجامعية:
http://www.onou.dz/statistiques.html Voir le (25/09/2018)

[14]- بوابة SCI MAGO لتقييم المؤشرات العلمية للجامعات والمؤسسات والدول، على موقع الأنترنت:
https://www.scimagojr.com/countrysearch.php?country=dz Voir le (01/10/2018)

[15]- بوابة SCI MAGO لتقييم المؤشرات العلمية للجامعات والمؤسسات والدول، مرجع سبق ذكره.

[16]- Report on WIPO: world intellectual property indicators 2017, world intellectual property organization, Geneva, Switzerland, No 941 E/17, 2017, PP: 85-89.

[17]- الترتيب الأكاديمي للجامعات العالمية 2018، على موقع الأنترنت:
http://www.shanghairanking.com/ARWU2018.html Voir le (01/10/2018)

[18]- تقييم ويبومتريكس العالمي للجامعات الجزائرية جانفي 2018، على موقع الأنترنت:
http://www.webometrics.info/en/Africa/Algeria Voir le (01/10/2018)